كلية العلـــوم
قـســـــــم علوم الحياه

# عنوان المحاضرة

# المحاضرة 6: قمع الانتفاضة الشعبانية وتصفية المعارضين

**المادة : جرائم نظام البعث**

**المرحلة : الثانية**

**اسم الاستاذ: م.م رائد جواد كاظم**

**مقدمة المحاضرة**

**تتناول هذه المحاضرة واحدة من أكثر الصفحات دموية في تاريخ العراق المعاصر، حيث استهدف نظام البعث حركات التحرر الشعبي والمعارضة السياسية والدينية بوسائل فاقت كل التصورات الإجرامية [45، 50]. سنبحث**

في تفاصيل الانتفاضة الشعبانية عام 1991، وأحداث صلاة الجمعة 1999، والسياسة الممنهجة لتصفية الأحزاب وتهجير المكونات الأصيلة كالكرد الفيليين [45، 49، 51].

---

أولاً: الانتفاضة الشعبانية (1991) وآليات القمع

بعد هزيمة قوات النظام البعثي في حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) في آذار 1991، انفجرت ثورة جماهيرية كبرى شملت أغلب محافظات العراق.

1. اتساع الانتفاضة: نجح الثوار في تحرير 14 محافظة (شيعية وكردية) من سلطة النظام البعثي العنصري.

2. استخدام القوة المفرطة: لجأ النظام إلى البطش بالثائرين مستخدماً الدبابات، والمدفعية الثقيلة، والطائرات السمتية، وصواريخ (أرض-أرض) [47، 141].

3. الموقف الدولي والغربي: يوثق المنهاج صمتاً غربياً ودولياً "عجيباً" تجاه المجازر المرتكبة، ويرجع ذلك إلى خوف المجتمع الدولي من انتقال السلطة إلى الثوار الشيعة وتأسيس دولة على غرار الجمهورية الإسلامية في إيران.

4. استهداف المقدسات: تجرأ النظام على قصف العتبات المقدسة في كربلاء والنجف بالصواريخ والطائرات، ولا تزال آثار الرصاص والقذائف على القباب الطاهرة شاهدة على تلك الحقبة [143، 144].

5. المقابر الجماعية: دفن النظام مئات الآلاف من الشباب والنساء والأطفال في مقابر جماعية باستخدام (الجرافات) لطمرهم أحياءً أو بعد إعدامهم ميدانياً دون أي إجراءات قانونية [158، 179].

---

ثانياً: جريمة أحداث صلاة الجمعة (1999)

بعد اغتيال المرجع الديني السيد محمد صادق الصدر ونجليه في النجف عام 1999، انطلق حراك جماهيري رافض في بغداد والبصرة.

• القمع: أقدم النظام على اعتقال العشرات من المصلين في جامعي "المحسن" و"الحكمة" بمدينة الصدر أثناء أدائهم صلاة الجمعة.

• الأحكام القضائية: أصدرت المحكمة الجنائية العليا لاحقاً أحكاماً بالإعدام ضد المجرمين علي حسن المجيد ومحمود فيزي، والسجن المؤبد لآخرين شاركوا في هذه الانتهاكات [49، 50].

---

ثالثاً: تصفية الأحزاب السياسية والمعارضة

مارس نظام البعث سياسة "الاجتثاث الفكري" ضد كافة الأحزاب الدينية والعلمانية.

• التجريم الرجعي: أصدر النظام قرارات تشرعن إعدام المتعاطفين مع الأحزاب المعارضة وبأثر رجعي، مما أدى لإعدام مئات الآلاف من الرجال والنساء.

• الإعدامات السياسية: أثبتت الوثائق إعدام ضباط وكفاءات بتهم كيدية تتعلق بـ"التآمر"، وكان الغرض الحقيقي هو تطهير الجيش والدولة من أي صوت معارض [102، 103].

---

رابعاً: جريمة تهجير الكرد الفيليين

تعرض الكرد الفيليون لاضطهاد مزدوج لسببين: كونهم "شيعة" وكونهم "كردا" [51، 52].

1. التهجير القسري: تم تهجير أكثر من نصف مليون إنسان إلى الحدود الإيرانية عبر مناطق مزروعة بالألغام بعد مصادرة كافة أموالهم المنقولة وغير المنقولة.

2. تغييب الشباب والتجارب الكيماوية: اعتقل النظام الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-28 سنة، وأعدمهم لاحقاً، كما تشير الوثائق إلى إجراء تجارب كيمياوية عليهم.

3. تفكيك الروابط الأسرية: أصدر النظام قرارات جائرة تُشجع الأزواج على تطليق زوجاتهم "الفيليات"، حيث يُصرف للزوج (4000 دينار) إذا كان عسكرياً و(2500 دينار) إذا كان مدنياً مقابل طلاق زوجته وتهجيرها خارج القطر [52، 53].

4. إسقاط الجنسية: بموجب القرار (666) الصادر عن مجلس قيادة الثورة عام 1980، تم إسقاط الجنسية عن مئات الآلاف من العراقيين الأصلاء بدوافع طائفية وسياسية.

---

خامساً: المحاسبة القانونية لمرتكبي هذه الجرائم

نظرت المحكمة الجنائية العليا في هذه الملفات بوصفها "جرائم إبادة جماعية" و"جرائم ضد الإنسانية".

• أحكام الإعدام: طالت المجرمين علي حسن المجيد، وعبد الغني عبد الغفور، وطارق عزيز، وسبعاوي إبراهيم الحسن، وغيرهم من كبار قادة الأمن والمخابرات [48، 51].

• السجن المؤبد: صدرت أحكام بالسجن مدى الحياة ضد قادة عسكريين شاركوا في قمع الانتفاضة، مثل إبراهيم عبد الستار، وإياد فتيح الراوي، وحسين رشيد التكريتي.

---

خلاصة المحاضرة

إن قمع الانتفاضة وتصفية المعارضين لم يكن مجرد رد فعل أمني، بل كان سياسة استئصال شاملة استهدفت تدمير البنية البشرية والروحية للمجتمع العراقي، وضمان بقاء السلطة عبر نشر الرعب والدم [13، 47].